

الدورة الثامنة والستون بعد المائة للمجلس

البند 4 - استجابة منظمة الأغذية والزراعة لجائحة كوفيد-19: البناء من أجل التحويل

البند الفرعي 4-1: التحالف من أجل الغذاء

في إطار متابعة الاجتماع المشترك بين الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثامنة والثمانين بعد المائة للجنة المالية، وبالإشارة إلى الوثيقة CL 168/4، تقدم هذه الملاحظات التمهيديّة معلومات محدّثة بالنظر إلى النقاش الذي سيُدار خلال الدورة الثامنة والستين بعد المائة للمجلس.

تقييم الأمن الغذائي والتغذية وحالة أسواق الأغذية

قدّر الإصدار الأخير من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2021 أن ما بين 720 و 811 مليون شخص في العالم عانوا من الجوع في عام 2020 - أي بزيادة قدرها 161 مليون شخص مقارنةً بعام 2019 - في ظل جائحة كوفيد-19. وتدلّ الاسقاطات التي تراعي الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 على أن 30 مليون شخص إضافي سيعانون من الجوع في عام 2030 مقارنةً بسيناريو لم تتفش فيه الجائحة، ما يكشف عن تأثيرات طويلة الأجل على الأمن الغذائي العالمي. وقدّر التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2021 أنه تم تصنيف 155 مليون شخص في 55 بلدًا/ إقليمًا على أنهم يعيشون في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق)، بزيادة قدرها حوالي 20 مليون شخص مقارنةً بعام 2019. ورغم صعوبة فصل الآثار الدقيقة لكوفيد-19 عن آثار عوامل الإجهاد الأخرى، فإن تحليل الأمن الغذائي الوارد في التقرير يبيّن أن الجائحة كان لها أثر مضاعف على هذه الدوافع المستمرة والموجودة مسبقًا للأزمات الغذائية، ويتم ذلك بشكل رئيسي من خلال تدهور النشاط الاقتصادي المرتبط بالتدابير التقييدية لكوفيد-19، مما يؤدي إلى خسائر في الدخل وانخفاض القوة الشرائية للأسر.

ومن جهة أخرى، أثبتت أسواق المنتجات الزراعية والغذائية العالمية والتجارة فيها أنها قادرة على الصمود مع بروز الزراعة كقطاع اقتصادي قوي. ويتمثل عامل مهم جدًا وراء تمتّع أسواق المنتجات الزراعية والغذائية العالمية والتجارة فيها بالقدرة على الصمود أثناء الجائحة في وفرة الإمدادات الغذائية العالمية وتوقعات الإنتاج الإيجابية مقارنةً مثلًا بالحالة السائدة في فترة 2007-2008. ولكن بالرغم من محافظة النظام الزراعي والغذائي العالمي على قدرته على الصمود، أدت الخسائر في الدخل وارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة النقص التغذوي. ولا تزال آخر الأرقام¹ الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى وجود ظروف إيجابية في عام 2021، لا سيما في ما يتعلّق بالأغذية الأساسية. فمن المتوقع أن يبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب 2 788 مليون طن في عام 2021، بارتفاع نسبته 0.7 في المائة (18.7 ملايين طن) مقارنةً بعام 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة توقعات إنتاج الحبوب الخشنة والأرز. وفي المقابل، تشير التوقعات إلى أن الإنتاج العالمي من القمح سيتراجع بنسبة 0.7 في المائة عن مستواه المسجّل في عام 2020.

¹ موجز منظمة الأغذية والزراعة عن إمدادات الحبوب والطلب عليها، سبتمبر/أيلول 2021.

وتعافت الأسعار العالمية للسلع الغذائية² بسرعة في أغسطس/آب بعد شهرين متتاليين من التراجع، مدفوعة في ذلك بالارتفاع الكبير في الأسعار الدولية للسكر والقمح والزيت النباتية. وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء 127.4 نقاط في شهر أغسطس/آب، بارتفاع نسبته 12.4 في المائة منذ بداية العام و33 في المائة منذ أغسطس/آب 2020. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية للأسعار ارتفاعاً عن مستوياتها المسجلة قبل سنة، وتصدرت هذا الارتفاع الزيوت النباتية (+67.9 في المائة) يليها السكر (+48.1 في المائة) والحبوب (+31.1 في المائة).

وفي البلدان المرتفعة الدخل، فإنه من المتوقع أن يكون نمو الطلب مقيّداً بتباطؤ النمو السكاني وبلوغ الاستهلاك الغذائي لعدّة سلع أساسية مستوى الإشباع. وتشير التوقعات إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سيرتفع بنسبة 1.4 في المائة سنوياً على مدى العقد المقبل في الاقتصادات الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل بصورة أساسية، وسيكون مدفوعاً إلى حد كبير بالتحسينات في الإنتاجية. ومن المتوقع أن يعزى معظم النمو في إنتاج المحاصيل خلال العقد 2021-2030 إلى الغلات المحسنة، في حين أن نمو الإنتاج الحيواني العالمي سيكون قائماً على نمو الإنتاجية وتوسّع القطعان.

وستستمر تجارة المنتجات الزراعية في النمو بالنسبة إلى معظم السلع، ولو بوتيرة أبطأ من العقد الأخير بسبب التوقعات بتباطؤ نمو الطلب في عدد من البلدان وتراجع الطلب على الوقود الحيوي. وتشير التوقعات إلى أن حجم التجارة العالمية في السلع الغذائية الأساسية سينمو بنسبة 1.3 في المائة سنوياً في المتوسط حتى عام 2030، ما يساهم مساهمة إضافية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وسيتمثل التحدي الرئيسي الذي ستواجهه البلدان في الحصول على الأغذية وسيسعى برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها إلى تحديد الإجراءات التي يمكنها أن تساعد على التقليل من هذا التحدي.

برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

يتم تنسيق برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها عن طريق برنامج شامل يركّز بشكل كبير على سبعة مجالات عمل ذات الأولوية. ويتم تحديد مجالات العمل هذه بالاستناد إلى احتياجات القاعدة وطلباتها وبالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية من خلال المكاتب الميدانية للمنظمة. ويوفر البرنامج رصدًا وإبلاغًا شاملين يقومون على النتائج، إضافة إلى تنسيق الدعم الفني والسياساتي المطلوب على نطاق المنظمة. ولقد اعتمدت المنظمة من خلال هذا البرنامج، نهجًا شاملاً ومتكاملاً من أجل المعالجة الاستباقية للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة إضافة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية، مع توفير دعم ملموس ومدفوع بالطلب للحكومات الوطنية. ومكّن برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها الشركاء من الاستفادة من القدرة التنظيمية للمنظمة، وبياناتها الآنية، ونظم الإنذار المبكر لديها، وخبرتها الفنية لتوجيه الدعم حيثما وحينما تمس الحاجة إليه.

ومع بلوغ مجموع المتطلبات التشغيلية 1.32 مليار دولار أمريكي، تلقى هذا البرنامج حتى سبتمبر/أيلول 2021، مساهمات مؤكدة ومعلنة بلغ مجموعها 368 مليون دولار أمريكي، أو ما يقارب 28 في المائة من الهدف. وتبلغ قيمة المساهمات الطوعية - المخصصة للمشاريع الإنمائية والموجهة نحو حالات الطوارئ - 334 مليون دولار أمريكي، منها 265 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات معتمدة و69 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات متوقعة. وتبلغ

² مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء، سبتمبر/أيلول 2021.

الموارد الرئيسية (برنامج التعاون التقني) للمنظمة المستثمرة حاليًا في البرنامج حوالي 30 مليون دولار أمريكي، فضلاً عن مبلغ إضافي قدره 1.85 مليون دولار أمريكي من صندوق المنظمة المتعدد التخصصات مخصص تحديداً لإعداد البيانات والإحصاءات المتعلقة بكوفيد-19.

ويمثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وكندا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية واليابان الشركاء الرئيسيين الحاليين من أصحاب الموارد المستثمرين في برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتبلغ حاليًا المساهمات المعتمدة والمتوقعة لهؤلاء الشركاء أكثر من 230 مليون دولار أمريكي، أي ما يقارب 70 في المائة من إجمالي المساهمات الطوعية التي تم تلقيها والإعلان عنها. ومن حيث التركيز الإقليمي، تلقت أفريقيا حتى الآن القدر الأكبر من المساهمات الطوعية وموارد المنظمة - 34 في المائة من المجموع - يليها إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع 29 و 16 في المائة على التوالي. ويتم تخصيص 4 في المائة من الموارد الإجمالية لمشاريع لها تأثير عالمي. ومن ناحية أخرى، يفيد التمويل المخصص لآسيا والمحيط الهادئ (13 في المائة) وأوروبا وآسيا الوسطى (4 في المائة) بالحاجة إلى تحقيق التوازن في التركيز الإقليمي.

ويرد في ما يلي بيان النقاط البارزة لنتائج وأنشطة كل مجال من مجالات العمل السبعة ذات الأولوية الواردة في هذا البرنامج:

(1) في أفغانستان، قامت المنظمة بتكليف دعمها الهادف للرعاة الذين يعدون إحدى الفئات الأشد ضعفاً في الإقليم وأعدت تصميم برنامجها لمعالجة الآثار المباشرة والثانوية للفيروس من خلال دعم تدابير السلامة الخاصة بجائحة كوفيد-19 في أسواق الثروة الحيوانية وأنشطة التوعية على الأرض، ونشر المواد الخاصة بالإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي، ووضع خطط الطوارئ لترحال الرعاة بشكل آمن إلى المراعي الشتوية.

(2) لقد وطّدت المنظمة تنفيذ الإجراءات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية في ما يتعلّق بالبيانات اللازمة لصنع القرارات وذلك من خلال: (1) التقييمات السريعة لآثار جائحة كوفيد-19 على انعدام الأمن الغذائي؛ (2) ومصادر البيانات المبتكرة لرصد آثار جائحة كوفيد-19؛ (3) وتكليف أساليب جمع البيانات الزراعية؛ (4) والدعم القائم على الأدلة في مجال السياسات للتعافي بعد جائحة كوفيد-19. وتم تنفيذ عمليات جمع البيانات السريعة في 20 بلداً بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. وصدر تقرير في هذا الشأن في يوليو/تموز 2021. إضافة إلى ذلك، تم دعم ما لا يقل عن 30 بلداً ومؤسسة في مجال جمع البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وتحليلها لرصد آثار جائحة كوفيد-19.

(3) دعمت المنظمة تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الوطنية وتوسيع نطاقها في كمبوديا وكينيا وميانمار وبيرو والفلبين وفيت نام؛ وجمعت الأدلة وناصرت الشركات الناشئة الناجحة والشاملة للعمال غير النظاميين والمهاجرين واللاجئين والعاملين في الزراعة في كينيا وليسوتو وأوغندا؛ ووسعت السجلات الاجتماعية والزراعية وحسنتها في نيجيريا من أجل تعزيز الاستهداف والاستجابة في الوقت المناسب.

(4) كتّفت المنظمة عملها التحليلي لدعم التقييمات التي يجريها الأعضاء لآثار جائحة كوفيد-19 على التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية على المستويين العالمي والإقليمي على السواء. ويشمل هذا العمل قيام منظمة الأغذية والزراعة وأمانة الكومنولث بإعداد تقرير عن آثار جائحة كوفيد-19 على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية في دول الكومنولث وإعداد تقرير توافقي دخل المرحلة الأخيرة قبل النشر. وفي إطار العمل العادي الذي تضطلع به المنظمة، استمرت أنشطة التدريب الإلكتروني في مجال سلامة الأغذية ومصايد الأسماك والفاقد والمهدر من الأغذية، وفي ما يتعلّق بالروابط بين التجارة والأمن الغذائي والزراعة في الاتفاقات التجارية الدولية.

(5) يقوم نظام الإنذار المبكر التابع للمنظمة، جنبًا إلى جنب مع الشراكة الثلاثية (المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، برصد الوضع العالمي لجائحة كوفيد-19 على صعيد التفاعل بين الحيوانات والإنسان، مع تبادل المعلومات من خلال نظام الإنذار المبكر العالمي وتوفير المعلومات المحدّثة وإجراء تقييمات للمخاطر. وتلتزم الشراكة الثلاثية جنبًا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين التعاون للنهوض بنهج شامل للصحة الواحدة على جميع المستويات.

(6) لقد شكّل دور النظم الغذائية في المناطق الحضرية والريفية في التعافي من الجائحة مجال تركيز مهم، بما في ذلك مثلاً الدعم المقدم إلى إسواتيني للتخلّص من الاختلالات الناجمة عن كوفيد-19 والتي عانى منها صغار المنتجون الزراعيون وشركات النقل والتجار العاملين في النظم الزراعية والغذائية الريفية وشبه الحضرية والحضرية. وسيناقش واضعو السياسات رفيعو المستوى الدروس المستفادة من هذا النوع من المبادرات والتقييمات المختلفة في حدث جانبي بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية دعت منظمة الأغذية والزراعة إلى عقده خلال منتدى الثورة الزراعية الخضراء لعام 2021 بشأن "المسارات المؤدية إلى التعافي وإلى نظم غذائية قادرة على الصمود".

التحالف من أجل الغذاء

إنّ التحالف من أجل الغذاء هو اقتراح تقدمت به حكومة إيطاليا وقادته منظمة الأغذية والزراعة بهدف إنشاء وتنسيق آلية متعددة أصحاب المصلحة والقطاعات لحشد المساعدة السياسية والمالية والفنية من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

ولقد عمل التحالف من أجل الغذاء بشكل وثيق مع الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين طيلة عام 2021. ونتيجة لهذا التعاون، وضع الاجتماع المشترك بين وزراء الخارجية والتنمية في بلدان مجموعة العشرين الأمن الغذائي في صلب جدول أعمال المناقشات وأدرج هذه المبادرة في إعلان ماتيرا الذي تم تأييده وفي الإعلان الختامي لقمة مجموعة العشرين، ما يشير إلى أن التحالف من أجل الغذاء يشكل آلية تنسيق مرنة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

وقام الإعلانان بتشجيع الشركاء وأصحاب المصلحة على التعاون والانضمام إلى هذا التحالف الرامي إلى بناء ائتلاف عالمي لتحفيز العمل المنسق الذي يركّز على الأولويات المواضيعية التي حددها إعلان ماتيرا.

وسيتيح دمج التحالف من أجل الغذاء باعتباره آلية تنسيق مرنة، فرصة لمواصلة حشد البلدان في مجموعة العشرين وخارجها من أجل دعم الفئات الأشد ضعفاً وسيبني تحالفات استراتيجية بين البلدان ومع الجهات الفاعلة من غير الدول في مجالات العمل ذات الأولوية مثل: خطة الاستجابة الإنسانية، وتحويل النظم الغذائية، والتكامل الاقتصادي والحماية الاجتماعية، والفاقد والمهدر من الأغذية، فضلاً عن أولويات أخرى ذكرت في الإعلان من قبيل الصحة الواحدة.

وفي سياق نداء العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي الصادر عن مجموعة العشرين خلال الاجتماعات الوزارية، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة "التحالف من أجل الغذاء - نداء تقديم المقترحات" (أفضل خلال اجتماع وزراء الزراعة في بلدان مجموعة العشرين في 18 سبتمبر/أيلول 2021) وشجعت جميع الأعضاء على مضافة الجهود وتقديم المقترحات لتوفير الدعم السياسي والمالي والفني لتلبية للاحتياجات على الأرض. وأخذت المقترحات في الحسبان التقيّد بالحد الأدنى من المتطلبات في ما يتعلّق بتعددية الأطراف، وتعدد أصحاب المصلحة، والملكية القطرية، والتركيز المواضيعي.

وقام عدد من الأعضاء والشركاء المهتمين بتقديم المقترحات واتخاذ الخطوات بدعم فني من المنظمة لبناء التحالفات بين البلدان. وستعرض قائمة المشاريع التي تشمل خطة العمل والميزانية على الأعضاء مع تقديم مجموعة من الأمثلة الناجحة للبلدان المهتمة من أجل الانضمام إلى جميع أصحاب المصلحة والدعوة إلى إشراكهم بشكل نشط في تقديم الدعم السياسي والمالي والفني لتلبية للاحتياجات الملموسة على الأرض.

السيد *Maximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين